بسم الله الرحمن الرحيم

النظم الاقتصادية العالمية
النشأة والمبدأ

بحث أعده

أ.د. حسين مطاوع الترتوري
عميد كلية الشريعة
جامعة الخليل

مقدم للكنجرس العالمية للنظم الإسلامية
إتحاد الجامعات الماليزية
2012/12/5-3

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا البحث عنوانه: " **النظم الاقتصادية العالمية النشأة والمبدأ** "، أقدمه للكنجرس العالمية للنظم الإسلامية – إتحاد الجامعات الماليزية.

أهداف البحث

أتطلع في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) بيان نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي وجذوره.
٢) بيان نشأة النظام الاقتصادي الماركسي وجذوره.
٣) بيان نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي وجذوره.
٤) عرض رؤية النظام الاقتصادي الرأسمالي لحل المشكلة الاقتصادية.
٥) عرض رؤية النظام الاقتصادي الماركسي لحل المشكلة الاقتصادية.
٦) عرض رؤية النظام الاقتصادي الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية.
٧) توضيح دقة رؤية النظام الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية وحلها.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث –من خلال تحقيقه لأهدافه-، في النقاط التالية:

١) يُظهر هذا البحث أن جذور الحرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي ترجع لمطالبة شعوب أوروبا بها، حيث كانت ثورة على رجال الدين وآرائهم الخاطئة.
٢) يظهر هذا البحث أن تحديد النظام الاقتصادي الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية كان خاطئا، وعلاجه لها غير مناسب.
٣) يُظهر هذا البحث أن النظام الاقتصادي الماركسي جاء رد فعل لمساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
٤) يظهر هذا البحث أن تحديد النظام الاقتصادي الماركسي للمشكلة الاقتصادية كان خاطئا، وعلاجه لها غير مناسب.
٥) يظهر هذا البحث دقة تحديد النظام الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، وعلاجه المناسب لها.

منهج البحث

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي، مستفيدا من المنهجين الاستنباطي، والاستقرائي، كما هو حال جُل أبحاث الدراسات الشرعية والإنسانية، وذلك تحقيقاً لأهدافه على الوجه الأكمل.

محتوى البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمــة : تضمنت عنوان البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، ومحتواه.

المبحث الأول: نشأة النظم الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: رؤية النظم الاقتصادية العالمية للمشكلة الاقتصادية وعلاجها.

المبحث الأول

نشأة النظم الاقتصادية العالمية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثاني: نشأة النظام الاقتصادي الماركسي.

المطلب الثالث: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الأول: نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الحرية الاقتصادية. وترجع جذور الحرية الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي إلى الصراع الذي حصل في أوروبا بين رجال الدين من جهة وبين العلماء وعامة الناس من جهة أخرى، وقد انتهى هذا الصراع بفصل الدين عن الحياة[1].

وظهرت في عصر النهضة حركات إصلاحية في أوروبا، وأفكار فلسفية تبناها مفكرون وفلاسفة وكانت ردة فعل قوية على سطوة الرهبان وسيطرتهم وكبتهم للناس وعدائهم للعلماء، فكانت في حقيقة الأمر ثورة على الكنيسة من أجل حق الفرد وحريته في التفكير والحياة وإبداء الرأي الذي يعتقده، ورفع وصاية رجال الدين عنه. ومن أهم أصحاب حركات الإصلاح الديني التي دعت إلى الثورة على الكنيسة ورجال الدين: مارتن لوثر، وكلفن، وزنجلي.

والمتتبع للأفكار الفلسفية التي سيطرت على أوروبا في عصر النهضة، يلحظ أنها تجتمع على هدف واحد هو رفع الوصاية عن الإنسان ومنحه الحرية والاستقلال في كل شيء في الفكر وفي التعبير، وفي القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت الفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر أوضح الفلسفات تعبيرا عن هذا الهدف، حيث اعتبرت الإنسان أصل الوجود لما طرحت شعارها: أنا أفكر فأنا موجود. فاعتبرت هذه الفلسفة الوجود تابعا للإنسان وليس سابقا عليه.

وكانت الحرية أبرز شعارات الثورة الفرنسية التي قامت سنة 1789م. حيث تضمن شعارها: الحرية والمساواة والإخاء.

وانتهى الأمر في أوروبا إلى أن فرضت الحرية الفردية نفسها على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية في المجتمع الأوروبي.

وكانت من نتائج الحرية الاقتصادية سيطرة الرأسماليين على المجتمع وظهور طبقتين متباينتين: طبقة الأغنياء وطبقة العمال.

المطلب الثاني: نشأة النظام الاقتصادي الماركسي

يُنسب النظام الماركسي إلى كارل ماركس الذي ولد في ألمانيا عام 1818م، لأسرة يهودية اعتنقت الدين المسيحي.

---

[1] سمى الأستاذ سيد قطب فصل الدين عن الحياة في أوروبا في كتابه "المستقبل لهذا الدين" ص 24-46 ، بالانفصام النكد. وانظر جذور الحرية الاقتصادية وانفصال الدين عن الحياة في أوروبا في: تاريخ الفكر الاقتصادي: لأريك رول.

تضمنت آراء ماركس ومقالاته الصحفية انتقادات حادة للحكومة الألمانية، وللبرلمان، ولرجال الأعمال، فصدر أمر بنفيه إلى فرنسا، ونشر في فرنسا مقالات تتضمن نقداً للديانتين النصرانية واليهودية، فأصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بإبعاده، فتوجه إلى لندن سنة 1850م، وعاش هناك إلى أن توفي عام 1883م.

عايش ماركس في لندن ممارسات الرأسمالية الصناعية الظالمة، وظهرت له سيئاتها التي تمثلت في استغلال أصحاب رؤوس الأموال للعمال.

تأثر ماركس في بدء دراسته الجامعية في جامعة برلين بآراء الفيلسوف الألماني (جورج هيجل ت 1830م) ، حيث كانت آراؤه الفلسفية منتشرة بين الشباب في ذلك الوقت. وأهم هذه الآراء نظريته في التطور الديالكتيكي التي فسَّر فيها تطور الفكر الإنساني. ومقتضى هذه النظرية أن كل فكرة تحمل عند وجودها عوامل فنائها؛ لأنها توجد ويوجد معها نقيضها الذي ينفيها، ومن اجتماع الفكرة ونقيضها يتولد نقيض النقيض، وهكذا إلى ما لا نهاية. فالفكرة تحمل فكرة مناقضة لها، والفكرة المناقضة تحمل فكرة مناقضة أيضا، وهكذا تتولد الفكرة من الفكرة، وهذا يدل على أن الفكر الإنساني في تطور مستمر، ولن يقف عند فكرة معينة، وأن الفكر الإنساني يؤثر على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والتطور في جميع أشكاله ليس إلا نتاجا لهذا الفكر [1].

أخذ ماركس من نظرية هيجل قوله إن كل فكرة تحمل عند وجودها عوامل فنائها، ولكنه خالف هيجل في تأثير الفكرة على الواقع المادي، وجاء بنظريته عن التفسير المادي للتاريخ التي يرى فيها أن الفكر السياسي والاجتماعي يتأثر بظروف الإنتاج والتطور الاقتصادي القائم في ذلك الحين، فأخضع جميع النظم الاجتماعية والسياسية إلى الوضع الاقتصادي القائم، وخلص إلى القول إلى أن الفكر لا يستطيع أن يحدد للإنسان طريقة معيشته، ولكن طريقة معيشة الإنسان هي التي تحدد له فكره ووعيه. فهيجل يرى أن الفكر يؤثر في الوضع الاقتصادي، بينما يرى ماركس أن الوضع الاقتصادي يؤثر في الفكر. ولا يخفى ما في نظرية ماركس من مغالاة في أهمية الوضع الاقتصادي، وإغفال للدور الذي يلعبه المفكرون في التاريخ والاقتصاد عموما، وفي تطور الإنتاج خصوصا.

قادت آراء ماركس الفكرية والفلسفية المبنية على أن كل فكرة تحمل عند وجودها عوامل فنائها، إلى القول إن الرأسمالية منذ أن وجدت كانت تحمل عوامل فنائها.

ضمَّن ماركس في البيان الشيوعي الأول عام 1848م، فلسفته الاقتصادية، والاجتماعية. وأهم ما ورد في البيان نظريته عن الصراع بين الطبقات، وقال إن الصراع قائم بين طبقتين من الناس الطبقة المستثمِرة المستغِلَّة، والطبقة المستثمَرة المستَغَلَّة، وسينتهي الصراع بسقوط الطبقة المستغِلَّة. ورأى ماركس عند إصداره البيان الشيوعي الأول أن الصراع بين طبقة البرجوازيين (الرأسماليين) المستغِلَّة، وبين طبقة البروليتاريا (العمال) المستغَلَّة قد وصل إلى مرحلته النهائية، وسينتهي إلى انتصار الطبقة العمالية وسقوط الطبقة البرجوازية؛ لأن الطبقة العمالية تمثل الأكثر، وتحمل في طياتها أسباب بقائها -من وجهة نظره- ؛ لأنها ستلغي الملكية الفردية لعوامل الإنتاج التي تُعتبر سببا لهذا الصراع.

طرح ماركس نظريته في قيمة العمل وفائض القيمة، المبنية على أن العمل هو العنصر الوحيد في الإنتاج، ومفادها أن قيمة السلعة الحقيقية عبارة عن تكاليف إنتاجها، ومقدار ما يبذله العامل من جهد في إنتاجها. فلو فرضنا عاملا أنتج كرسيا، فإن قيمته الحقيقية ثمن تكلفة مواد إنتاجه، وجهد العامل الذي يقدر بمبلغ من المال.

---

[1] كارل ماركس لأيسا برلين، ترجمة عبد الكريم أحمد، المذاهب الاقتصادية الكبرى: لجورج سول. ترجمة: الدكتور راشد البراوي ص100، الإتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص 84-85.

أما ما يضيفه الرأسمالي من أرباح له عند بيع هذا الكرسي فهو فائض القيمة. وهذا الفائض هو استغلال الرأسمالي للعامل وجهوده. ويرى ماركس أن العامل أحق من الرأسمالي بفائض القيمة التي يسرقها من جهده. وحتى يحقق الرأسماليون أرباحا كثيرة؛ فإنهم يعملون على زيادة عدد العمال، وإعطائهم رواتب قليلة. وهذا يزيد في ربحهم.

ونظرة سريعة تبين خطأ نظرية ماركس؛ لأن العمل أحد عناصر الإنتاج إضافة إلى رأس المال، والأرض(الطبيعة)، ومن ناحية أخرى فإن قول ماركس إن الرأسماليين يحاولون زيادة أرباحهم عن طريق زيادة العمال وتخفيض أجورهم غير صحيح، فإن الرأسماليين يحاولون الاستغناء عن العمال بالتقنية الحديثة، ويبحثون عن العمال المتميزين ذوي الخبرات الفنية والنادرة، ويعطونهم رواتب عالية. وما طرحه ماركس بالنسبة للرأسماليين وإن كان يصدق على فترة وجيزة في القرن التاسع عشر فإنه لا يصدق على الواقع القائم في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

المطلب الثالث: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي

جاءت أصول النظام الاقتصادي وأحكامه مبثوثة في القرآن والسنة. وقد شجع الإسلام على الإنتاج لما حثَّ على العمل بمختلف صوره، سواء أكان مستقلا، أم شريكا لغيره من وسائل الإنتاج؛ كالمضاربة والمزارعة والمساقاة، ونظَّم الفقهاء أحكام هذه المعاملات.

ووردت أحكام التوزيع مستقاة من الكتاب والسنة واجتهاد الفقهاء، ونجد مشروعية التوزيع في القرآن والسنة سواء أكان عن طريق العمل، أو عن طريق الحاجة كالزكاة والصدقات وغيرها، ونجد حرمة بعض صور التوزيع المتضمنة للظلم؛ كالربا، والغش، والغرر.

ولا يكاد يخلو مؤَلَّف من المُؤَلَّفات الفقهية من أحكام اقتصادية مبثوثة في أبوابه وكتبه، ككتاب البيوع والربا، والشركات بأنواعها، والزكاة، والصدقات، والفيء، والخراج، وغيرها.

ولم تكن هناك حاجة لجمع مفردات النظام الاقتصادي ومسائله في مؤَلَّف خاص بها؛ لأن التأليف كان تبعا لحاجة المسلمين في تلك العصور، ولم يكن هناك تحدٍ للإسلام ولأنظمته، حتى يثبت علماء المسلمين تَفَوُّقَ أنظمة الإسلام بما فيها النظام الاقتصادي على الأنظمة الوضعية. ومع ذلك وجدنا العلماء يُؤَلِّفون كتبا تعالج أحكامَ ماليةِ الدولة الإسلامية، بمبادرة شخصية منهم لبيان أحكام الإسلام، أو بتكليف من الحاكم. فبدأت هذه الكتابات التي تختص بمالية الدولة الإسلامية في وقت مبكر، وبقيت أحكام المعاملات الاقتصادية التي تنظم أنشطة الناس، وتبين المعاملات المشروعة، وغير المشروعة، مبثوثة في ثنايا المؤلفات الفقهية كل في موضعها، فأحكام الزكاة في موضع وأحكام البيوع والربا في موضع، وأحكام الشركات في موضع،وأحكام الفيء، وأحكام الميراث في موضع آخر.

وأهم المؤلفات التي جمعت أحكام النظام المالي في الإسلام التي كان يحتاج إليها الناس، وتهم الدولة الإسلامية في حينها:

١) الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم -صاحب أبي حنيفة- ت 182هـ. وقد نهج في تأليف كتابه نهج الفقهاء.
٢) الخراج ليحيى بن آدم ت 203هـ. وقد نهج في تأليف كتابه نهج المحدثين.

٣) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم ت 224هـ. وهو (خير ما أُلف في الفقه الإسلامي وأجوده، وبه كل ما يتعلق بالنظام المالي في الإسلام)[١].

٤) الأموال لحميد بن زنجويه ت 251هـ. استفاد ابن زنجويه من شيخه أبي عبيد وزاد عليه زيادات[٢].

وبعد ظهور النظامين الرأسمالي والماركسي، ومحاولة أتباع كلٍّ منهما إثبات تميز نظامهم على الآخر. واختلافهم في تحديد المشكلة الاقتصادية، وفي طرحهم علاجاً لها في كل من النظامين المذكورين انطلاقا من الثوابت الفكرية التي يعتقدها أتباع كل نظام. وظهور معاملات مصرفية جديدة جلُّها من إفراز النظام الرأسمالي. أصبح واجبا على أهل العلم أن يتصدوا لإبراز عظمة الإسلام الاقتصادية، وبيان الأحكام الاقتصادية المستجدة، وتحديد المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية، ووضع الحلول لها. فظهرت المؤلفات في النظام الاقتصادي الإسلامي، بعضها يعالج بعض جوانبه، كالملكية، أو المال، أو المعاملات المصرفية، أو الإنتاج، أو الاستهلاك، أو المشكلة الاقتصادية، وغير ذلك. وبعضها يعالج النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل متكامل، على اختلاف مناهج المؤلفين في طريقة العرض والترتيب.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي ظهر مع الفقه وبدأت تظهر مباحثه وتتطور بحسب الحاجة إليها، إلى أن أصبح متكاملا في هذه الأيام، وأصبحت مفرداته معروفة، واقتصر الاختلاف على تقديم بعض المفردات على غيرها، أو زيادة بعضها في بعض المباحث والفصول.

المبحث الثاني

رؤية النظم الاقتصادية العالمية للمشكلة الاقتصادية وعلاجها

المطلب الأول

رؤية النظام الاقتصادي الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية وعلاجها

يرى النظام الاقتصادي الرأسمالي أن المشكلة الاقتصادية تكمن في قلة الموارد الطبيعية للثروة وفي قلة عوامل الإنتاج. فالإنسان بالمفهوم الرأسمالي له حاج ات متعددة ومتجددة غير محدودة، ووسائل إشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا سواء أكانت الإنسان بما لديه من طاقة، أو الأرض بما فيها من موارد. وعلى فرض استثمار الإنسان لطاقته وما في هذا الكون استثماراً كفؤا فإنه لا يستطيع تحقيق كل ما يرغب فيه. وقد عبر عن ذلك روبرت مالتس أستاذ التاريخ والاقتصاد بجامعة هاليبري بقوله: إن تكاثر السكان يجري وفق متوالية هندسية: 1و2و4و8و16و32 وهكذا، بينما إمكانية الزيادة في الإنتاج الزراعي يجري وفق متوالية حسابية: 1و2و3و4و5و6وهكذا[٣]. ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة. وهذه المشكلة لابد لها من علاج.

والعلاج الأمثل للمشكلة الاقتصادية عندهم أن يقوم التوزيع على أساس فردي، وأن لا يكون للحاجة دور في التوزيع، وأن يقتصر التوزيع على أساس العمل الحر. وفي ظل هذه الحرية التامة والتنافس بين الناس يحصل التقدم ويستطيع الإنسان إشباع رغباته في أوسع نطاق وبأقل تكلفة. فكل من المنتج والعامل يستغل طاقته وإمكانياته ويوجهها فيما يحقق له أعلى درجة من الربح، وبالتالي الرفاهية المنشودة من غير وضع أي قيد على صاحب المال أو العامل؛ لأن من حق أي فرد في المجتمع أن يتصرف بماله ويستثمر طاقته. ولا يجوز للدولة أن

---

[١] انظر مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الأموال بتحقيق الشيخ خليل الهراس ص أ.
[٢] الرسالة المستطرفة للكتاني ص 47.
[٣] أصول المذاهب الاقتصادية لمصطفى كمال فايد ص 82-83.

تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا بالقدر الذي يتطلبه حفظ النظام العام وتوطيد الأمن، وهذا يحقق للرأسماليين ما يطمحون إليه من تنمية الثروة الكلية للمجتمع وبالتالي علاج المشكلة الاقتصادية[1].

ولم يحسن النظام الرأسمالي تحديد المشكلة الاقتصادية وبالتالي كان علاجه لها خطأ.

فالنظام الرأسمالي الذي يهدف كغيره من الأنظمة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج ووضع علاج للمشكلة الاقتصادية يهتم بزيادة الثروة الكلية للمجتمع بصرف النظر عما يلحق كل فرد من هذه الثروة، ومن هنا جاز في المفهوم الرأسمالي أن يستغني صاحب المصنع عن آلاف العمال وأن يُحل محلهم الرجل الآلي والمصانع الإلكترونية إذا كان هذا الأمر يزيد في ربحه، وفي الثروة الكلية للمجتمع. مع أن هذا الاستغناء يُلحق الأذى بكل من استُغنِيَ عنه من العمال، الأمر الذي يترتب عليه سوء في توزيع الثروة وتفاوت شديد بين دخل الأفراد.

والإسلام لا يَعُدُ المقياس الوضعي الرأسمالي للتنمية، وهو متوسط دخل الفرد في المجتمع، كافيا للحكم على وجود التنمية الاقتصادية، ويرى أنَّ مقياس التنمية مقدار الدخل الحقيقي لكل فرد في المجتمع، لذا لا بد من حصر شامل لجميع أفراد المجتمع ودخل كل منهم في صورته الحقيقية، بحيث يتوفر حد الكفاية لكل فرد، وهو الحد الأدنى الذي تستهدفه التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية.

وقد قام معهد هرش بالولايات المتحدة الأمريكية بدراسة كانت نتيجتها أن العالم سنة 2000م سيقسم إلى أربع مجموعات بحسب التقدم الصناعي في دول العالم وسيكون متوسط الدخل في دول المجموعة الأولى وهي الدول المتقدمة صناعيا خمسين مثلا للدخل الموجود في دول المجموعة الرابعة وهي الدول التي فيها تصنيع جزئي[2]. وقد صدرت صيحات من المفكرين الرأسماليين تنادي بضرورة إعادة توزيع الدخل لتخفيف حدة التفاوت بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء وذلك بسحب بعض المبالغ النقدية من الدخول العالية لحساب الدخول المحدودة عن طريق الضرائب التصاعدية[3].

وما توقعه معهد هيرش حصل فعلا، ففي تقرير للأمم المتحدة أن 385 شخصا من كبار الأثرياء في العالم يملكون ثروة تعادل ما يملكه مليارات وثلاثمائة مليون شخص من فقراء العالم [4]. وأغنى ثلاثة أثرياء في العالم يملكون ما يزيد على مجموع الإنتاج المحلي الإجمالي في 48 دولة نامية، و20% من أفقر سكان العالم لا يملكون إلا 1،4% من الثروة العالمية، بعد أن كانوا يملكون 2،4% من الثروة العالمية قبل ثلاثين سنة [5]. وإننا نشاهد الفرق الشديد بين دخل الأفراد في الدول الصناعية، وبين دخلهم في الدول النامية، بحيث أصبح الحصول على لقمة العيش في الدول النامية أمرا صعبا.

والنظام الرأسمالي الذي يرى أن الأصل التملك الفردي وأن التوزيع العادل يجب أن يقوم على أساس فردي اضطر إلى الاعتراف بالملكية الجماعية وملكية الدولة فلجأ إلى التأميم استجابة لمطالب العمال ولتقديم الخدمات بشكل جيد وبأسعار مناسبة. ففي إنجلترا اضطرت الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945م إلى تأميم الصناعات المتصلة بالوقود والقوى المحركة والنقل وصناعة الحديد والطلب واستيراد وبيع القطن الخام والخدمات الطبية. وصدر قانون 1946م بتأميم إنجلترا صناعة الفحم. وصدر قانون سنة 1947م بتأميم النقل بالسكك الحديدية والقنوات الداخلية. وصدر قانون سنة 1948م جعل ملكية صناعة الغاز للدولة. وكانت بريطانيا

---

[1] المصدر نفسه ص 59، اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ص 252-254، 667.
[2] الإسلام وتوزيع الثروات للدكتور إبراهيم البرايري ص 91.
[3] المصدر نفسه ص 83-85.
[4] مجلة الأسرة، العدد 64، ص 72.
[5] مجلة الأسرة العدد 73، ص 28.

قد أممت الإذاعة قبل الحرب العالمية الثانية وأسندت جميع شئونها لهيئة علمية مسئولة عن وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق الصالح العام. وبلغ حجم العمالة في الصناعات والخدمات المؤممة في إنجلترا سنة 1950م 10.3% من مجموع العاملين[1].

المطلب الثاني

رؤية النظام الاقتصادي الماركسي للمشكلة الاقتصادية وعلاجها

يرى ماركس أن المشكلة الاقتصادية تكمن في عدم تطور علاقات التوزيع مع شكل الإنتاج. ومهمة علماء الاقتصاد في نظره اكتشاف قوانين التطور التي جرى التاريخ وفقا لها، والتي لا دخل للإنسان فيها، مما يفرض على المجتمع تغييرا في علاقات التوزيع[2].

وقد ذكر ماركس في البيان الشيوعي الأول أن تاريخ الجماعات كافة ليس إلا تاريخ الصراع الطبقي [3]، وذكر في كتابه رأس المال أن طريقة التوزيع تختلف تبعا لاختلافات في طبيعة الجهاز الاجتماعي الذي يقوم بعملية الإنتاج، وتبعا لما يطابقه من مستوى التطور التاريخي الذي بلغه المنتجون [4]. وهذا مثال يوضح مذهب ماركس في تطور علاقات التوزيع مع شكل الإنتاج، ففي المرحلة الاشتراكية يجوز للمنتج أن يملك وسيلة إنتاج فردية[5]، لذا كان توزيع الثروة في هذه المرحلة حسب قاعدة: (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله)، وأما في المرحلة الشيوعية فإن الإنتاج يتطور في مفهومه ووسائله بحيث لا يجوز للمنتج أن يملك وسيلة إنتاج فردية، لذا تطور عندهم مفهوم توزيع الثروة فقالوا: (من كل حسب طاقته ولكن حسب حاجته).

ولم يحسن النظام الماركسي تحديد المشكلة الاقتصادية وبالتالي كان علاجه لها خطأ.

فلم تنجح الماركسية في القضاء على مساوئ الرأسمالية كما قالوا، بل ازداد الوضع في الإتحاد السوفيتي سوءاً. فاشتعلت حرب أهلية في روسيا بعد قيام الثورة الشيوعية بين المؤيدين لها وبين المؤيدين للقياصرة، استمرت ثلاث سنوات تدهور خلالها الاقتصاد الروسي وهجر الفلاحون أراضيهم، وترك العمال مصانعهم.

أخذت الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً، فبينما كان الإنتاج يساوي 100% سنة 1913م، انخفض سنة 1920م إلى 13% بسبب نقص رؤوس الأموال وانخفاض إنتاجية العمال. وبعد أن وزعت الحكومة الأراضي الزراعية على الفلاحين انخفضت المساحة المزروعة من 105 مليون هكتار عام 1913م، إلى 77 مليون هكتار عام 1922م.

وعلى أثر الخطة الأولى التي وضعها الماركسيون في روسيا سنة 1929م انخفض استهلاك الفرد إلى 3 كيلوجرامات من اللحم، و 5كيلوجرامات من السكر بينما كان استهلاك الفرد في انجلترا في ذلك الحين 63

---

[1] الإسلام وتوزيع الثروات للدكتور إبراهيم البرايري ص 87-88، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج للدكتور عيسى عبده ص 181.

[2] تاريخ الفكر الاقتصادي لأريك رول، ترجمة الدكتور راشد البراوي ص 248-253، أصول المذاهب الاقتصادية لمصطفى كمال فايد ص 268-269.

[3] أصول المذاهب الاقتصادية لمصطفى كمال فايد ص 284.

[4] رأس المال لكارل ماركس، ترجمة الدكتور راشد البراوي ص 41.

[5] تتفق الاشتراكية مع الشيوعية في إلغاء الملكية الفردية لعوامل الإنتاج الرأسمالية، وتختلف الاشتراكية عن الشيوعية في أن الاشتراكية تجيز تملك عوامل الإنتاج الفردية، بخلاف الشيوعية فإنها لا تجيز للفرد تملك عوامل إنتاج فردية. انظر: اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ص227، أصول المذاهب الاقتصادية لمصطفى فايد ص225، الدستور السوفيتي دراسة تحليلية انتقادية لفؤاد الشبل ص448.

كيلوجرام من اللحم، و 45 كيلوجرام من السكر [1]. وقد اضطر الإتحاد السوفيتي إلى عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972م لتزويده بالقمح لسد حاجة الاستهلاك المحلي، علما بان مساحة الأرض في روسيا تمثل ثلاث مرات مساحة الأرض في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، هذا عن الزراعة وسوء الإنتاج. أما بالنسبة للأجور فقد ازداد التفاوت فيها لدرجة لم يعرفها النظام الرأسمالي. فبلغت نسبة هذا التفاوت من 1_50 [3].

وقد أثبتت التقارير التي كان يقدمها كبار الشيوعيين فشلهم سواءً في زيادة الإنتاج أو في زيادة البناء أو في القضاء على الإهمال مما جعلهم يتراجعون عن بعض مبادئهم ويعلنون انه لا بد من إتباع الحوافز المادية لتحسين الإنتاج وزيادته. فقد جاء في تقرير قدمه خروتشوف إلى الحزب: (لدينا نواح ومقاطعات اكتسبت حق عدم تنفيذ البرامج. اكتسبت إن جاز القول حق الوجود في قائمة المستهلكين لا المنتجين)[4]، ويقول كوسيجن: (إن برنامج بناء المساكن في الآونة الأخيرة رغم الحاجات الماسة لم يتم تحقيقه بصورة منهجية ومنتظمة مع أن الموارد المالية، والوسائل الضرورية لذلك متوفرة)[5]. ويقول: (لكي يزداد اهتمام الشغيلة أيضا على أساس الحافز الحافز المادي بتحسين خدمة الجمهور، علينا القيام على نطاق واسع بنقل هؤلاء الشغيلة من الأجر المحدد إلى مكافأة العمل تبعا للربح)[6]. وقد أكد هذا المعنى بريجنيف في خطاب له بقوله: (يقتضي مع التوطيد المتواصل للوعي الشيوعي أن يجمع جمع صحيح بين الحوافز المادية والمعنوية للعمل)[7].

لقد اضطر كبار الماركسيين إلى التصريح بما قالوه لأن الواقع والأرقام فرضا عليهم ذلك. فقد قرر المعهد الاقتصادي الاشتراكي العالمي التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي أن معدل زيادة الدخل القومي في جميع الدول الاشتراكية كان 10% في الفترة من سنة 1951-1955م ، 8.8% في الفترة من سنة 1956-1960م ، 4.2% في الفترة من سنة 1961-1965م. وأنه زاد في ذلك الوقت من 4.2% إلى 4.6% في الولايات المتحدة. ومن 2.7_3.8% في انجلترا. ومن 5_5.2% في ألمانيا الغربية[8].

وقد تراجع الماركسيون عن أهم مبادئهم، فبعد أن ألغت المادة الأولى في حكومة لينين من الدستور الروسي الملكية الخاصة للأرض وللمصانع سنة 1918م واعتبرتها ملكية للدولة، اضطرت الحكومة أن تتراجع عن قرارها بعد ثلاث سنوات فقط فأجازت ملكية المصانع التي تستخدم أقل من عشرين عاملاً وأقامت أسواقاً حرة لتزويدها بحاجاتها من الخامات والموارد الأولية [9]. وقد جاء نص المادة التاسعة في الدستور السوفيتي الصادر سنة 1936م (إلى جانب النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي هو الطابع السائد في اقتصاد الإتحاد السوفيتي يسمح القانون بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين القرويين وبالحرفيين على أن يقوموا بعملهم شخصياً وبشرط أن لا يستغلوا فيه جهد الآخرين) [10].

---

[1] الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص 97-100.
[2] الإسلام وتوزيع الثروات للدكتور إبراهيم البرايري ص 57-59.
[3] الإسلام وتوزيع الثروات للدكتور إبراهيم البرايري ص 57-59.
[4] الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة، أقوال وتصريحات خروتشوف، وكوسيجن، وبريجنيف، جمع الدكتور سعيد العالم ص 23.
[5] المصدر نفسه ص 31.
[6] المصدر نفسه ص 48.
[7] المصدر نفسه ص 48.
[8] الإسلام وتوزيع الثروات للدكتور إبراهيم البرايري ص61.
[9] المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية للدكتور يوسف إبراهيم يوسف ص 329.
[10] انظر: نصوص الدستور السوفيتي ضمن كتاب: الدستور السوفيتي دراسة تحليلية انتقادية لفؤاد محمد شبل ص 448.

وقد ذكرت مجلة الإكسبرس الفرنسية أن الإتحاد السوفيتي سمح لبعض المزارعين بتملك بعض المزارع الخاصة وهذه المزارع تقدر بـ3% من مجموع أراضي الدولة وقد تبين أن هذه المزارع تعطي أكثر من 50% من محصول البطاطا الذي تنتجه أراضي الدولة جمعاء[1].

إن إلغاء الملكية الخاصة وإتباع سياسة فاشلة في توزيع الثروة هو السبب الرئيس في فشل الخطة السبعية في الاتحاد السوفيتي التي انتهت سنة 1965م، ولم تحقق إلا 10% مما قدر لها[2].

وتكرر الخطأ نفسه الذي حصل في الاتحاد السوفيتي في الصين، مما اضطرهم سنة 1978م إلى السماح للأجانب من بريطانيين وفرنسيين ويابانيين بامتلاك 49% من أي مصنع صيني [3]. ولا يخفى على أحد التطور الهائل الاقتصادي الصيني بسبب تحررهم من الفكر الاقتصادي الماركسي. فأصبحت الصين تنافس كبرى الدول الرأسمالية، وأصبحت تجربتهم الاقتصادية محل اهتمام من الخبراء الاقتصاديين.

المطلب الثالث

رؤية النظام الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية وعلاجها

تكمن المشكلة الاقتصادية في الإسلام في الإنسان الذي يظلم نفسه ويظلم الآخرين بإتباع سياسة خاطئة في توزيع الثروة لم يشرعها الله ﷻ ، وفي كفرانه للنعمة بعدم استثمار كل ما سخر الله له في هذه الأرض، وفي كفرانه بنعمة الله في مجال الاستهلاك بالإسراف والتبذير. وقد بين القرآن ذلك، قال الله ﷻ: {اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ }[4].

وقد توصل إلى هذا المعنى الذي قرره القرآن قبل خمسة عشر قرنا غير المسلمين، وأثبتوا هذا في تقاريرهم المبنية على دراسة علمية لا على أسس فكرية. فقد جاء في تقرير لفريق البنك الدولي عن الدراسة التي قدمها نادي روما تحت عنوان: "حدود النمو" سنة 1972م: (إن سوء توزيع موارد العالم وليس النقص المطلق فيها هو المشكلة الحقيقية التي تواجه البشرية).

إن تكلفة استئصال الفقر من العالم تحتاج إلى 1% من الدخل العالمي، وهذا يعادل 80 مليار دولار سنويا، وهو مبلغ زهيد إذا قورن بالإنفاق على التسلح، ففي عام 1995م أنفق العالم 800 مليار دولار على المجالات العسكرية، وهو ما يعادل عشرة أضعاف تكلفة مجابهة الفقر والقضاء عليه [5]، وأُنفق على الدعاية في حملة الانتخابات الأمريكية سنة 2004 مبلغ خمسين مليار دولار[6]. وجاء في مقابلة مع خبير اقتصادي عالمي [7] قوله: إن طفلا يموت من الجوع كل خمس ثوان، مع أن العالم يُنتج الآن ما يكفي 12 مليار إنسان، أي أنه يُنتج ما يكفي ضعفي البشر الموجودين، إلا أن سوء التوزيع هو السبب الرئيس في غلاء الأسعار الفاحش الذي يعانيه

---

[1] الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة، أقوال وتصريحات خروتشوف، وكوسيجن، وبريجنيف، جمع الدكتور سعيد العالم ص 73.
[2] المصدر نفسه ص 73.
[3] النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه للدكتور أحمد العسال، والدكتور فتحي عبد الكريم ص 29-30.
[4] سورة إبراهيم آية 32-34، وانظر الآيتين 9-10 من سورة فصلت، والآيات 6-16 من سورة النبأ.
[5] مجلة الأسرة العدد 73، ص 28.
[6] مقابلة في قناة الجزيرة القطرية مع محمد حسنين هيكل بتاريخ 2004/12/31، بمناسبة انتهاء العام الميلادي.
[7] هو: جون زيجلر، عضو هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوض السابق للحق في الغذاء في الأمم المتحدة، في مقابلة معه في قناة الجزيرة في برنامج "بلا حدود"، بتاريخ 2008/8/20.

الناس، حيث زاد سعر كل من الأرز والقمح والذرة سنة 2008م، في خلال سنة 100%، ومن الأسباب الرئيسة لذلك سوء استخدام الغذاء، فقد لجأت الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية إلى إنتاج الوقود الحيوي "الإيثانول" من طعام الناس وبشكل خاص من الذرة، وقد استخدمت الولايات المتحدة سنة 2008م، 138 مليون طن من الذرة لإنتاج الوقود الحيوي، وإن إنتاج 50 لتر من الوقود الحيوي "الإيثانول" يحتاج إلى 358 كغم من الذرة، وهذه الكمية تكفي لإطعام طفل مكسيكي من الذين يعتمدون على الذرة في غذائهم مدة سنة.

لقد وصل الأمر بالولايات المتحدة، وببعض الأوروبيين كالمستشارة الألمانية "إنجيلا ميركن" إلى عزو سبب الغلاء في الأسعار في سنة 2008م، إلى ظهور طبقة وسطى في الهند والصين أصبحت تأكل وجبتين في اليوم بدلا من وجبة واحدة،ونسوا هدر المواد الغذائية في الوقود الحيوي، وفي ترفهم في الاستهلاك[١].

وفي إطار تحديد القرآن الكريم للمشكلة الاقتصادية عالجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية هذه المشكلة علاجا شاملا متكاملا من جميع الجوانب المادية والمعنوية ومبينة خطأ تحديد المشكلة الاقتصادية بغير ما حدده الله سبحانه، فجعل القرآن الكريم المالك الحقيقي للمال ربنا سبحانه وتعالى، والبشر مستخلفون فيه. واعترف بالملكيتين الخاصة والعامة، وجعل كل واحدة أصلاً فيما تصلح فيه، وشجع الإسلام على العمل والاستثمار. وحرَّم كل كسب غير مشروع كالربا وعقود الغرر. وأعطى الدولة الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي لمراقبته، وتنظيمه، وممارسة بعض الأنشطة التي يعجز عنها الأفراد.

الخاتمة

في نتائج البحث

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١) يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة الحرية.
٢) نشأ النظام الاقتصادي الماركسي رد فعل لمساوئ الرأسمالية.
٣) أصول النظام الاقتصادي الإسلامي قديمة، جاءت مبثوثة في القرآن الكريم والسنة المطهرة.
٤) المشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين ندرة الموارد.
٥) المشكلة الاقتصادية عند الماركسيين عدم تطور علاقات التوزيع مع شكل الإنتاج.
٦) المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية تكمن في الإنسان الذي يظلم في توزيع الثروة، ويكفر بنعمة الله في مجال الإنتاج والاستهلاك.
٧) تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي يعالج المشكلة الاقتصادية من جذورها.

---

[١] المصدر نفسه.